المحاضرة الثانية:

التغير التنظيمي للمؤسسة الجزائرية :

أولا – مرحلة قبيل الاستقلال:

هدم الاستعمار الاستيطاني الذي عرفته الجزائر منذ 1830م بشكل واضح البنى الاجتماعية والاقتصادية التقليدية وعوضها ببنى أخرى دخيلة ، فرضت نفسها كبديل سيطر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، حيث اهتمت إدارة الاحتلال الفرنسي باستغلال القطاعات الاقتصادية الفعالة في الجزائر والتي تدر أرباحا طائلة لصالحها كالصناعة التحويلية والزراعية، على حساب القطاعات الأخرى التي لا تحقق ربحا هاما، لذلك بقي جزء من الثروات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة الاقتصادية غير مستغل وهذا بسبب استيلاء الأوربيين الموجودين بالجزائر على وسائل الإنتاج، والتمويل المتمثلة في احتكار البنوك والصناعات والمؤسسات التجارية الهامة، وذلك بفصل مساعدة السلطة الاستعمارية لهؤلاء المحتكرين مما يساعد على عملية تصدير المواد المستخرجة من المناجم وباطن الأرض الجزائرية إلى مصانع وأسواق فرنسا، كما كانت الجزائر من ناحية أخرى سوقا لمنتجاتها ومصنوعاتها وعليه فإن دور المؤسسات الاقتصادية كان يخدم مصلحة المستعمر فقط والملاحظة أن المؤسسات الاقتصادية في هذه المرحلة كانت مقسمة إلى قسمين:

– مؤسسات اقتصادية تابعة مباشرة للمؤسسات الموجودة في فرنسا.

– ومؤسسات اقتصادية خاصة مملوكة للأوربيين بالجزائر ومقرها الرئيسي بالجزائر.**(زغدود،1981، ص 32)**.

" فالاقتصاد الجزائري عرف تغيرات جذرية سواء على مستوى الإنتاج أو السوق أو على مستوى البنية الاجتماعية " ويعتقد بعض الباحثين أن الحديث عن حركة لأرباب عمل صناعيين جزائريين بدأ في فترة الخمسينات حينما حاولوا إنشاء مؤسسات رغم فترتها المتأخرة ... بسبب مشروع قسنطينة سنة 1958 إلا أنها سمحت بنمو برجوازية صناعية مركزه في بعض القطاعات كالاستهلاك والنسيج ولكنه بقي مهمشا".**(مهديد، 1998، ص 94)**.

ولعل من الأمثلة الدالة التي نوردها في هذا الصدد عن البرجوازية، فئة من الكراغلة (kouloughli) التلمسانيين الذين زاوجوا بين النشاط الصناعي (النسيج) وبين التعليم في المدرسة الفرنسية، فهؤلاء تخصصوا بصورة راقية ومتطورة في صناعة النسيج، وعدديا يقاربون 4800 نسمة 1906 ويمتازون بالثراء، امتلكوا 22 مصنعا يتم تشغيلها بواسطة تسعين (90) حائكا وتمكنوا من التطور رغم المنافسة الأوربية في السوق. **(مهديد، 1998، ص 62)**.

وعموما فإن تطور الاستثمارات الخاصة في الجزائر يتميز بثلاث مراحل وهي:

1- مرحلة 1950 – 1954 الاستثمارات مستقرة تتراوح بين81.7 مليون فرنك فرنسي عام 1951 و89.8 مليون فرنك فرنسي سنة 1954.

2- مرحلة 1955-1956

تميز بانخفاض كبير في حجم الاستثمارات حيث قدرت ب 44 مليون فرنك فرنسي في سنة 1955 وهذه الفترة يمكن ربطها وتفسيرها بحربي الفيتنام والجزائر اللتان استنزفت أموالا طائلة وهامة في نفس الوقت.

3- مرحلة 1957-1961

هذه المرحلة خلق خلالها الاستعمار مناخا محفزا للاستثمار الخاص ، من خلال مشروع قسنطينة 1958 وذلك بجملة من الإجراءات منها: إعانات مالية، تخفيف الضرائب، أسواق مضمونة...إلخ." ووفقا لذلك تضاعفت الاستثمارات وانتقلت من 62 مليون فرنك فرنسي سنة 1956م إلى 120.6 مليون فرنك فرنسي، وفي ظل هذه الظروف استفاد القطاع الخاص ضمنيا من هذا المناخ المتسامح وتجسيد في زيادة عدد المؤسسات الجزائرية الخاصة إلى 15000 توظف 65000 أجير، هذه الاستثمارات طغت عليها النشاطات العقارية والتجارية،

ولم تكن موجهة نحو القطاعات الإنتاجية (الصناعية) المسرعة للتنمية والتحضر، وعكس ذلك فقد أكدت أكثر التبعية المالية والاقتصادية للجزائر المستعمرة **(Benachenhou, 1980)** .

قطاعات النشاط الاقتصادي	عدد المؤسسات	الفرنسية	الجزائرية	الأجنبية	المجموع

فالاستعمار الفرنسي أكد على أولوية البنى الفلاحية للتكوين الاجتماعي للجزائر ، وهذا لم يمنع من تطور قطاع صناعي خاص متمايز، يجند يد عاملة مختلفة تبعا للأنشطة الإنتاجية وهو ما يوضحه الجدولالمرفق:

جدول رقم (01): يبين عدد المؤسسات الخاصة واليد العاملة في الصناعات التحويلية سنة 1930 حسب القطاعات القانونية. عبد اللطيف بن أشنهو، **تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأس مالية في الجزائر بين عامي 1962/1830**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر سنة 1979، ص 280.

		ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الصناعات الغذائية	1048	4141	1179	4120	387	1354	167	9660	1833
الصناعات الكيمياوية	274	1820	1882	4036	235	663	1296	6519	3413
المطاط الورق المقوى الورق	21	95	16	197	02	28	20	320	58
صناعة مختلفة النشاط	128	1110	68	98	02	110	06	1318	76
النسيج (غزل/ حياكة	619	597	349	3557	24331	140	126	4294	25209
صناعة الأقمشة	1624	738	5694	183	90	168	781	1089	6565
أعمال التبن والصفصاف	853	53		1217	21	34	02	1304	23
الصناعات الجلدية	850	1159	111	898	17	337	26	2485	154
الصناعات المعدنية	01			01		04		05	
صناعة الخشب	1302	5537	336	4780	203	1704	84	12021	623
صناعة المعادن العادية	1031	6942	14	910		899	02	8751	16
صناعة المعادن المنجزة	359	413	21	115		18		576	21
المحاجر والمطاحن	199	345		242		240		827	
الحفر والبناء	696	2634	09	2831		500		6756	09
تحت الصخور وحدق الأرض	165	948	89	2622		346		3916	89
المجموع	9470	26557	10168	25900		6685		59811	38069

يعطي لنا هذا الجدول دلالات واضحة وهامة في نفس الوقت فيما يخص وضعية الصناعة في الجزائر، وأول ملاحظة يمكن استنتاجها هو أن العمل مركز في مجالين اقتصاديين أحدهما استعماري والآخر جزائري إنتاجهما الصناعي ذو بنية بسيطة تتضح بالخصوص في أهمية العمل النسوي وبالتحديد في نشاط النسيج وبعض الأنشطة وحجم الطبقة الشغيلة فيها.

فسيطرة العمل النسوي في مجال النسيج والأقمشة، تظهر وجود خصائص تقنية واجتماعية ترافق سيرورة الإنتاج، فالصناعات المملوكة من طرف الجزائريين في نشاط النسيج لا يمثل مجالها الإنتاجي في المعامل فقط، وإنما ينفذ العمل فيها بصفة واسعة في المنازل، إنه مؤسس على العمل الحرفي بكل خصائصه الاجتماعية والاقتصادية، في حين تستخدم صناعة الأقمشة المملوكة للفرنسيين يد عاملة نسوية ذات أصول فرنسية و أجنبية تمتلك تكوينا وتأهيلا مناسبا، وتتمتع بحقوقها المهنية في ظل العمل الرأسمالي، فضاؤها الإنتاجي هو الورشة.

هذا التباين في العمل يؤدي بنا إلى تقسيم حسي للمهن ، حيث تستقطب الأعمال الحرفية اليد العاملة النسوية لأن المؤسسات الخاصة الوطنية ، أثناء الفترة الاستعمارية لم ترق إلى مستوى احتياجات الأهالي، حيث تميزت هذه الفترة بقلة عمالها وبمحدودية السوق (العرض والطلب) وبمحليتها الجغرافية المتركزة في الجزائر، وهران، عنابة وغيرها.

ثانيا – مرحلة ما بعد الاستقلال :

لقد ورثت الجزائر بعد خروج الاستعمار الفرنسي مؤسسات مدمرة تقريبا، بدون تسيير واقتصرت الهياكل والأنشطة على القطاع الحرفي والزراعي، أو ما يسمى بالاقتصاد المشوه فالجزائر وجدت نفسها في وضعية أقل ما يقال عنها أنها أزمة متعددة الأوجه، سواء على

المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي حيث كانت تفتقر إلى اليد العاملة المؤهلة (التقنيين، والمهندسين ...إلخ).

وكان على المسؤولين آنذاك البحث وبسرعة عن الطريقة أو الطرق التي تسمح بالخروج تدريجيا من هذه الأزمة المعقدة، ثم الدخول في تنمية اقتصادية شاملة.

فالدولة الجزائرية كغيرها من دول العالم الثالث وجدت نفسها أمام تركة ثقيلة وحلقة مفرغة من سيطرة هياكل اقتصادية مشوهة موجهة أساسا لخدمة مصالح الدولة الرأسمالية الاستعمارية السابقة، وفي إطار نظام اقتصادي دولي غير متوازن كما أن أجهزة الدولة كانت منهارة على جميع المستويات الإدارية والاقتصادية: الصناعة، الزراعة، التجارة والتعليم. ولعل الشيء الذي ساعد على تأزم الوضع الاقتصادي في تلك الفترة هو الرحيل الجماعي المفاجئ لأغلبية مالكي المصانع، والوحدات الصناعية الصغيرة، حيث أدى هذا الموقف إلى تعطيل معظم الوحدات الإنتاجية، ومن ثم أخذ العمال على عاتقهم مسؤولية تسيير هذه الوحدات والمحافظة عليها، حتى لا تتعرض للإتلاف من جهة أو السيطرة والاستحواذ عليها من جهة أخرى.

كل هذا ساهم في دفع جهاز الدولة إلى تصحيح وتعديل تلك البنى بواسطة سياسة تخطيط مركزي شامل وبالاعتماد عل القطاع العام في مجمل قطاعات الاقتصاد الوطني، وقد تلتها مرحلة الإصلاحات التي دامت قرابة 28 سنة من 1962 إلى 1980.والتي يمكن تقسيمها إلى ما يلي: